الاستثمار في السكان الريفيين

المجلس التنفيذي
الدورة الثانية والأربعون بعد المائة
روما، 18-19 سبتمبر/أيلول 2024

محاضر الاجتماع الرابع والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

الوثيقة: EB 2024/142/R.31

بند جدول الأعمال: 11(ج)

التاريخ: 17 سبتمبر/أيلول 2024

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المدير والمراقب المالي
شعبة المراقب المالي
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

كلوديا تن هاف
سكرتيرة الصندوق
مكتب سكرتير الصندوق
البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

محاضر الاجتماع الرابع والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

1- انعقد الاجتماع الرابع والسبعون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات في 3 سبتمبر/أيلول 2024 بطريقة مختلطة.

2- وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة الذين يمثلون الجزائر وأنغولا والبرازيل والصين وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ومراقبان يمثلان كندا وفرنسا. وحضر الاجتماع أيضا كل من نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة، مكتب المستشار العام؛ ونائب الرئيس المساعد، كبير الموظفين الماليين، دائرة العمليات المالية؛ ونائب الرئيس المساعد وكبير موظفي المخاطر، مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ ونائب رئيس الصندوق المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ والمدير والمراقب المالي، شعبة المراقب المالي؛ ومدير مكتب المراجعة والإشراف بالإنابة؛ ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وسكرتيرة الصندوق، مكتب سكرتير الصندوق؛ ورئيسة مكتب الشؤون الأخلاقية؛ وعدد من موظفي الصندوق الآخرين.

البند 2 من جدول الأعمال – اعتماد جدول الأعمال (AC 2024/174/R.1) - للموافقة

3- اعتُمد جدول الأعمال من دون إدخال أية تعديلات عليه.

البند 3 من جدول الأعمال - الاستعراض المسبق الرفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2025، وتوقعات الميزانية للفترة 2026-2027، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2025 وخطته الإرشادية للفترة 2026-2027 (AC 2024/174/R.2) - للاستعراض

4- قدمت الإدارة الاستعراض المسبق لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته وأعلمت اللجنة بأنهما يتواءمان مع الطموح المشترك بتنفيذ برنامج عمل بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي، ومعالجة المجالات ذات الأولية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لصقل تركيز الصندوق على السياقات الهشة، وزيادة الاستثمارات في التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ للمنتجين على نطاق صغير، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

5- ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2025 مبلغا قدره 189.83 مليون دولار أمريكي، بزيادة حقيقية قدرها 1.2 في المائة عن عام 2024، مما يعكس الحاجة إلى الحفاظ على القدرة التشغيلية مع معالجة الأولويات الجديدة. وعلى النحو المطلوب، اقترحت الإدارة نسب كفاءة جديدة وقامت أيضا بمحاولة أولية لربط مخصصات الميزانية بنواتج محددة لزيادة الشفافية والمساءلة. وقدمت الإدارة أيضا توقعات الميزانية لعامَي 2026 و2027 بهدف ضمان نمو حقيقي ثابت بحلول عام 2027، مع مواءمة مستمرة مع أهداف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وحُدِّد سقف الميزانية الرأسمالية لعام 2025، للاستثمارات الدورية واستثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة أساسية، بمبلغ 5.5 مليون دولار أمريكي.

6- وعرض مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق مقترح برنامج العمل والميزانية لعام 2025، مشيرا إلى أنهما يتواءمان مع استراتيجية التقييم المتعددة السنوات لمكتب التقييم المستقل في الصندوق التي جرت الموافقة عليها في ديسمبر/كانون الأول 2021، وسيوضعان في صيغتهما النهائية بعد تلقي تعقيبات من لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم والمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2024.

7- ومن المتوقع أن تبلغ ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025 مبلغا قدره 6.173 مليون دولار أمريكي، بزيادة طفيفة عن مبلغ 6.144 مليون دولار أمريكي في عام 2024 بسبب رفع مستوى وظيفة

موظف؛ ولكنها ظلت عند نسبة 0.55 في المائة من برنامج القروض والمنح، وهي نسبة أقل بكثير من السقف المحدد بـ0.9 في المائة.

8- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لوثيقة الاستعراض المسبق ومقترح الصندوق، ولا سيما المواءمة مع عمل الصندوق الأساسي وأولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وأبدت اللجنة ترحيبها بالجهود التي تبذلها الإدارة لوضع ميزانية "موجهة نحو النواتج" فضلا عن ارتفاع استخدام الميزانية لعام 2024. وأقر أعضاء اللجنة بالاعتدال على مدى دورة زيادات الميزانية الممتدة لثلاث سنوات؛ ولكنهم شددوا على الحاجة إلى معلومات أكثر تفصيلا ودقة تتعلق بمختلف العوامل المحرّكة للتكاليف، والوفورات في التكاليف، وعامل السعر والمفاضلات التي لها تبعات على الزيادة الحقيقية والاسمية في الميزانية. وأشار أحد الأعضاء أيضا إلى أنه ينبغي عدم اعتبار تعديل التضخم تلقائيا.

9- وإذ أُشير إلى الحاجة إلى تقديم تبرير قوي لأي زيادات في الميزانية، طُلب إلى الإدارة تقديم الأساس المنطقي لبلوغ سيناريو النمو الحقيقي الصفري فقط في عام 2027.

10- وأعربت الإدارة عن تقديرها للتعليقات التي قُدِّمت. وستؤخذ هذه التعليقات في الاعتبار في مقترح الميزانية النهائي، الذي سيتضمن تفسيرات أكثر تفصيلا للعوامل المحركة للتكاليف، والمفاضلات والوفورات. ويعكس النهج التدريجي لزيادات الميزانية (1.2 في المائة في عام 2025، و0.85 في المائة في عام 2026، ونمو صفري في عام 2027) ارتفاع الطلب على الموارد، ولا سيما للمبادرات الجديدة مثل شعبة القطاع الخاص الجديدة، تقابله وفورات من اللامركزية من شأنها أن تتحقق في الفترة 2026-2027. وأوضحت الإدارة أن الركيزة 4 (الوظائف والخدمات والنظم المؤسسية) أساسية لتنفيذ الركائز الأخرى وتستلزم العديد من التكاليف التعاقدية الثابتة. وينطوي خفض المخصصات للركيزة 4 على خطر تقويض التنفيذ في مجالات أخرى. ونتيجة لذلك، الهدف هو إيجاد أوجه كفاءة في جميع الركائز.

11- واستنادا إلى التجربة الأخيرة، أثار أعضاء اللجنة تساؤلات بشأن التوقعات الطموحة لتنفيذ البرامج لعام 2025. وسلطوا الضوء أيضا على أهمية بدء التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على أساس راسخ، بما يضمن عدم ترتب أي تبعات أخرى على الميزانية بسبب اللامركزية. وردت الإدارة بتسليط الضوء على أهمية وضع البرامج باكرا للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لتجنب الشوائب وضمان تنفيذ برنامج العمل بسلاسة أكبر. ومع ذلك، وفي حالة حدوث أي تغييرات في ذخيرة المشروعات المتوقعة، ستنعكس هذه التغييرات في ميزانية منقحة. وفي حين أنه لا يُتوقَّع أن تترتب أي تكاليف إضافية على اللامركزية في عام 2025، قد يُعاد تقييم تأجيل إنشاء بعض المكاتب القطرية في مرحلة لاحقة، وعندئذ سيتعين استعراض التبعات ذات الصلة على الميزانية ومناقشتها مع المجلس التنفيذي.

12- ووُجِّه عدد من الاستفسارات إلى مكتب التقييم المستقل في الصندوق، بما في ذلك بشأن مستويات التوظيف، ونظر المكتب في عملية إعادة المعايرة الجارية ومستوى استخدام الميزانية في عام 2024. وأوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق أنه لا يتعاقد مع مصادر خارجية. ولهذا النهج المستند إلى الفريق مكامن قوة مثل المشاركة العميقة والتركيز على الجودة، ولكنه يطرح أيضا تحديات، بما في ذلك محدودية القدرة على توسيع النطاق السريع. ومع الموارد الحالية، بإمكان مكتب التقييم المستقل في الصندوق تغطية نحو 50 في المائة من البلدان المؤهلة، وهو ما يُعتبر كافيا لإجراء تقييمات مواضيعية ومؤسسية.

13- وأقر مكتب التقييم المستقل في الصندوق بتحديات التوظيف الناجمة عن الوظائف الشاغرة وحالات التقاعد. وفي حين أن الالتزامات حتى 30 يونيو/حزيران أعلى من الاستخدام المتوقع بحلول نهاية عام 2024، استندت هذه الالتزامات إلى الافتراض الأساسي بأن جميع الموظفين سيبقون في وظائفهم طوال العام. وعلى الرغم من هذه التحديات، يستخدم مكتب التقييم المستقل في الصندوق الموارد بكفاءة ويُعتقد أنه مزود بالموارد الكافية،

وهو يستخدم الذكاء الاصطناعي عند الإمكان، ويعيّن مزيدا من المتدربين والخبراء الخارجيين المناسبين للحفاظ على نواتج عالية الجودة.

14- وفيما يتعلق بإعادة المعايرة، أوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق أنه لم يعلق على عمليات الإدارة الجارية وأن تركيزه ينصب على التقييمات اللاحقة لا على الرصد. وسيقدم مكتب التقييم المستقل في الصندوق ورقة نهج التقييم التي أعدها إلى التجديدين الحادي عشر والثاني عشر للموارد في الدورة المقبلة للجنة التقييم؛ والهدف من هذا التقييم هو تقييم نواتج وحصائل جهود تجديد الموارد بطريقة شاملة.

الحصيلة والمتابعة: اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت، وستقدَّم إلى دورة المجلس التنفيذي المقبلة لاستعراضها.

البند 4 من جدول الأعمال – تقرير مرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2024 (AC 2024/174/R.3) - للاستعراض

15- قدّم مكتب المراجعة والإشراف التقرير، مؤكدا أن عبء العمل لعام 2024 هو على المسار الصحيح. وأُبلغ الأعضاء بأن مكتب المراجعة والإشراف يعمل مع شعبة سياسات العمليات والنتائج لتعيين موظف مسؤول عن الشكاوى المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. ووُجّهت دعوة للتعبير عن الاهتمام وتُجرى مقابلات مع الاستشاريين. وفي 19 و20 نوفمبر/تشرين الثاني، ستشارك شعبة سياسات العمليات والنتائج في استضافة اجتماع لشبكة آليات المساءلة في الأمم المتحدة، واقتُرح تقديم تحديث شفوي عن الموضوع في الاجتماع الخامس والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات تحت بند "مسائل أخرى".

16- وردا على طلب الأعضاء إيضاحات بشأن عمليات مراجعة الحسابات، والتحديات والابتكارات – بما في ذلك مراجعة الحسابات عن بعد واستخدام التكنولوجيا استنادا أيضا إلى الخبرة المكتسبة في حقبة جائحة كوفيد-19 – أعرب مكتب المراجعة والإشراف عن ثقته بتنفيذ خطة العمل لعام 2024 على الرغم من طول الوقت الذي تستغرقه عمليات مراجعة الحسابات ومن شغور منصب مدير مكتب المراجعة والإشراف، مسترشدا بتقارير مراجعة الحسابات الناجحة الأخيرة والعدد الضئيل من الأنشطة التي جرى ترحيلها من عام 2023. وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن عملية إجازة تقرير مراجعة الحسابات قبل إصداره قد تستغرق وقتا طويلا في حالة عدم توافر عملاء مراجعة الحسابات. وستجرى الزيارة الميدانية للإشراف في تشاد نحو نهاية العام، وستُبذل جميع الجهود الممكنة لتقليل الترحيل إلى الحد الأدنى.

17- وفيما يتعلق بمراجعة الحسابات عن بعد، أوضح مكتب المراجعة والإشراف أنها أكثر جدوى لمراجعة حسابات المكاتب القطرية، وتُجرى أربع عمليات لمراجعة الحسابات عن بعد هذا العام. وهي أقل ملاءمة لمراجعة حسابات الإشراف على البرامج القطرية، التي تستلزم الوصول إلى موظفين من خارج الصندوق والحصول على الوثائق التي يحتفظ بها الشركاء المنفذون عن بعد. وشملت التحديات عدم تكافؤ الاتصال بالإنترنت وتوافر الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات. وفي حين أنه يمكن إجراء تحليل البيانات لعمليات مثل السفر والتصاريح الأمنية عن بعد، من شأن زيادة النضج في استخدام نظم التوريد في المشروعات أن تتيح الحصول على مزيد من الضمانات عن بعد. وبالإضافة إلى ذلك، حين تُحفظ الوثائق بشكل صحيح في ملفات في المستودعات المؤسسية، يتمكن مراجعو الحسابات من العمل من دون إثقال كاهل موظفي العمليات، مما يوفر ميزة كبيرة من حيث التقيد بالوقت المحدد، وتغطية مراجعة الحسابات والكفاءة. وفي حين أن العمل عن بعد هو أكثر توفيرا، تتيح البعثات الحضورية مزيدا من الضمانات بسبب القدرة على جمع أدلة مادية وملاحظة التفاعلات.

18- وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن الصندوق يستكشف نُهجا ابتكارية مثل استخدام الذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات الجغرافية لتعزيز قدرات مراجعة الحسابات عن بعد، ولا سيما في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

19- وازدادت التوصيات العالقة على نحو طفيف بسبب عمليات النظم المعقدة وأوجه التكافل، ولكن يُتوقَّع أن تنفذ الإدارة معظمها في الوقت المحدد. وانقضت مهلة تنفيذ عشر توصيات من التوصيات الـ19 العالقة في اليوم الأخير من الفصل.

20- وفيما يتعلق بالتحقيقات، ظل عدد الشكاوى المتلقاة المتعلقة بسوء السلوك والفساد مرتفعا. ونقّح مكتب المراجعة والإشراف إجراءاته لإتاحة تقديم ردود بطريقة أسرع، وعزز تبادل المعلومات مع شعبتَي العمليات والتمويل في الصندوق. وبسبب ارتفاع عدد القضايا، سيستمر مكتب المراجعة والإشراف في الاستعانة بخبراء خارجيين.

21- وقدم مكتب المراجعة والإشراف إيضاحات بشأن الأرقام والجداول في التقرير، بما في ذلك بشأن القضايا التي جرى تسلمها وإغلاقها في عام 2024 وطبيعة الادعاءات التي لا تندرج ضمن سياسة الصندوق لمكافحة الفساد.

22- وقد تشير الزيادة في الادعاءات إلى تحسن الكشف لا إلى إخفاق منهجي. ويعمل مكتب المراجعة والإشراف على تبسيط العمليات للتعامل مع هذه الادعاءات بكفاءة أكبر مع الحفاظ على الجودة.

23- وفيما يتعلق بالتوظيف، وعلى الرغم من أن وظيفتين من أربع وظائف لمراجعة الحسابات تخضعان لإعادة انتداب إلزامية، مما قد يؤثر في قدرة مكتب المراجعة والإشراف واستقلاله، وفرت الإدارة موارد الميزانية اللازمة لضمان تزويد المكتب بالعدد الكامل من الموظفين، فيما خلا منصب المدير الشاغر.

24- وفيما يتعلق بسياسة إعادة الانتداب والوظائف الخاضعة لمبدأ التناوب، أوضحت الإدارة أن مكتب الرئيس ونائب الرئيس يقومان باستعراضها بدعم من شركة استشارية خارجية للموارد البشرية بهدف وضع إطار للتنقل يوازن بين حركة الموظفين والتقدم الوظيفي داخل الصندوق. ويُتوقَّع أن تصدر النتائج في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة.

25- وتطلع الأعضاء إلى الاستماع إلى المزيد عن الاستعراض في الاجتماع المقبل للجنة مراجعة الحسابات من أجل تهدئة شواغلهم فيما يتعلق بالأثر على قدرة مكتب المراجعة والإشراف واستقلاله.

26- وختاما، أعلنت الإدارة عن تعيين السيدة Madina Bazarova مديرة لمكتب المراجعة والإشراف. ورحبت اللجنة بالسيدة Bazarova واغتنمت الفرصة للتعبير مرة أخرى عن خالص امتنانها للمدير المنتهية ولايته، السيد Bambis Constantinides، لالتزامه تجاه الصندوق على مر السنين.

الحصيلة والمتابعة: اعتُبر أن التقرير المرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف قد استُعرض.

البند 5 من جدول الأعمال – التقرير المرحلي عن أنشطة مكتب الشؤون الأخلاقية في الصندوق لعام 2024 (AC 2024/174/R.4) – للاستعراض

27- استعرضت لجنة مراجعة الحسابات التقرير المرحلي الأول لمنتصف العام عن أنشطة مكتب الشؤون الأخلاقية ورحبت به، وأشارت إلى التقدم الكبير الذي أُحرز في التدريب على الأخلاقيات ومنع سوء السلوك.

28- وتحدثت رئيسة مكتب الشؤون الأخلاقية عن أبرز المحطات في عمل المكتب خلال الأشهر الستة الأولى من العام، بما في ذلك التدريب المكثف وزيادة التوعية، وتعزيز منع سوء السلوك والتصدي له. ويتعاون مكتب الشؤون الأخلاقية مع المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف لضمان المواءمة مع أفضل الممارسات، وهو ما سيُسترشد به في تنقيح سياسة الصندوق بشأن منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها. ويجري استعراض إجراءات حماية المبلغين عن المخالفات في الصندوق لكفالة وجود ضمانات راسخة ضد الانتقام. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ برنامج الكشف المالي السنوي الذي يُعد أساسيا لتقييم مخاطر تضارب المصالح والتخفيف منها.

29- وأوصت اللجنة بأن تقدم التقارير المرحلية في المستقبل صورة واضحة عن الأولويات الحالية، والخطط المستقبلية والتحديات فضلا عن تحليل أنواع الشواغل التي رُفعت إلى مكتب الشؤون الأخلاقية والحصائل. ورحبت رئيسة مكتب الشؤون الأخلاقية بالمقترحات مشيرة إلى أنه منذ دخول ميثاق الأخلاقيات حيز التنفيذ في أواخر عام 2023، لم يستند التقرير المرحلي الحالي إلى خطة عمل جرى تشاركها مع اللجنة. وستستند التقارير المرحلية في المستقبل إلى خطة عمل تُقدَّم إلى لجنة مراجعة الحسابات، وستنظر اللجنة في أول خطة عمل من هذا القبيل في اجتماعها المقبل في نوفمبر/تشرين الثاني. وسيُدرج تحليل أكثر تفصيلا للشواغل التي أثيرت في التقرير السنوي، الذي سيُقدَّم في اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في أبريل/نيسان. وشرحت رئيسة مكتب الشؤون الأخلاقية بالتفصيل الدور الذي يضطلع به الصندوق في مجالَي الاستشارة والرصد فيما يتعلق بالتحرش، والتعسف في استعمال السلطة، وتضارب المصالح وعمليات الموارد البشرية، مشيرة إلى أن الردود تراوحت من الاكتفاء بتقديم المشورة إلى رفع المسائل للتحقيق فيها.

30- وأشار أحد أعضاء اللجنة إلى نتائج التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، والذي تطلب متابعة فيما يتعلق بمسائل التحرش الجنسي، والتمس معلومات عن الخطوات المقبلة. وأشارت رئيسة مكتب الشؤون الأخلاقية إلى أن العمل جار لوضع الصيغة النهائية لسياسة الصندوق بشأن منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها. ونظرا لأن المؤسسات المالية الدولية تعمل من خلال الحكومات، غالبا ما يكون من الصعب الوصول إلى الضحايا بطريقة مباشرة. ويهدف مكتب الشؤون الأخلاقية إلى وضع سياسة تركز على الضحايا، ستُقدَّم إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها. وقد جرى تعيين موظف جديد وسيكون معنيا بصورة أساسية بإدارة إطار منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين في الصندوق. ونصّ الإطار، بالإضافة إلى السياسة، على تعيين جهات تنسيق – سواء كانوا موظفين في الصندوق و/أو منسقين للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية – في كل بلد يعمل فيه الصندوق. ويجري استكشاف قنوات اتصال متنوعة وسهلة الاستخدام، على غرار نظام الإبلاغ من دون الكشف عن الهوية الذي أُطلق في العام السابق، وهو يسمح بتقديم الشكاوى بسهولة على الأجهزة المحمولة من دون الكشف عن هوية مقدميها.

31- وإذ أُشير إلى تركيز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على العمل في الأوضاع الهشة، طلب الأعضاء من رئيسة مكتب الشؤون الأخلاقية أن توضح بالتفصيل أية تحديات محددة تتوقع أن يواجهها عمل المكتب في هذا الصدد. ومن شأن العمل في ثقافات لا تدرك التأثير الضار لسوء السلوك الجنسي أن يطرح تحديات. ويجري العمل مع الزملاء المعنيين بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لمعالجة مخاطر التحرش والاستغلال الجنسيين في الأوضاع الهشة من خلال وضع إطار لتقييم المخاطر. ومن شأن ذلك أن يمكّن المكتب من تحديد البلدان ذات المخاطر الأعلى وتخصيص الموارد على هذا الأساس.

الحصيلة والمتابعة: اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت.

البند 6 من جدول الأعمال ـ خيار تثبيت سعر الفائدة المتغير المرجعي السائد في السوق للقروض ذات أسعار الفائدة المتغيرة (AC 2024/174/R.5) – للاستعراض

32- قدمت الإدارة هذا البند المدرج في جدول الأعمال، مشيرة إلى أن الوثيقة AC 2024/174/R.5 تتضمن مقترحا لمنح المقترضين من الصندوق خيار تثبيت أسعار الفائدة للقروض ذات أسعار الفائدة المتغيرة، مما يؤدي إلى مواءمة عروض الصندوق مع عروض سائر المؤسسات المالية الدولية. وجرى التشديد على أن هذه الخدمة سيحرّكها الطلب ولن تتسبب بأية مخاطر مالية كبيرة إضافية للقوائم المالية للصندوق.

33- ورحب أعضاء اللجنة بالمقترح مشيرين إلى أن من شأنه أن يحسّن الدعم لاستراتيجيات إدارة ديون البلدان العميلة ويجعل عرض الصندوق متوائما بشكل أفضل مع عروض المؤسسات الأخرى. وطلب بعض الأعضاء تفاصيل بشأن الطلب المحتمل على هذه الخدمة والتكاليف المترتبة على تثبيت سعر الفائدة.

34- وقدمت الإدارة التفاصيل اللازمة، موضحة أنها تواصلت مع العديد من المقترضين الذين أعربوا عن اهتمامهم بهذا الخيار. وأوضحت الإدارة أيضا أن التكاليف المترتبة على هذه الخدمة تتعلق بصورة أساسية بالنفقات المتكبدة للدخول في أدوات التحوط اللازمة للتخفيف من المخاطر المحتملة لأسعار الفائدة. وفي حالة عدم وجود طلب كبير على الخدمة، ستكون التكلفة ضئيلة لأن الصندوق لن يدخل في أية أداة تحوط مشتقة.

الحصيلة والمتابعة: اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت وستُقدَّم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها.

البند 7 من جدول الأعمال – تحديث بشأن تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي - معايير الكشف عن الاستدامة - للعلم

35- قدمت الإدارة تحديثا عن تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي – معايير الكشف عن الاستدامة. وتضمن التحديث لمحة عامة عن المعايير، وسلط الضوء على الخطوات التي اتُّخذت بالفعل وعلى خريطة الطريق المستقبلية. وأُشير بوجه خاص إلى أن المعيارَين الأول والثاني من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، اللذين صدرا في يونيو/حزيران 2023، يهدفان إلى تلبية الحاجة إلى معلومات مقارنة وموثوقة عن مخاطر الاستدامة وفرصها. والهدف النهائي هو إدماج الإبلاغ المالي مع الإبلاغ عن الاستدامة. والجدول الزمني للاعتماد هو بحلول نهاية عام 2024، مع تمديد الجدول الزمني لبعض المجالات حتى عام 2025. وتنفيذ متطلبات الكشف هذه معقد ويستلزم مجهودا جماعيا للمؤسسة بأكملها للاستفادة من البيانات القائمة التي ينتجها الصندوق. ولهذه الغاية، أنشئ فريق عامل مشترك بين الشُّعب، وأُجريت عملية تقييم أولية وتحليل للفجوة بدعم من شركة استشارية خارجية.

36- وكشف تحليل الفجوة أنه على الرغم مما يتسم به الصندوق من قوة في عدة مجالات، لا تزال هناك تحديات يتعين معالجتها في تحديد إطار عمل قائم على المخاطر والفرص المادية، وإدراج هذه المواضيع في المقاييس والمستويات المستهدفة المالية.

37- وشددت الإدارة أيضا على أهمية إقامة الشبكات مع سائر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وأهمية الشراكة مع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، التي سيُضفى الطابع الرسمي عليها من خلال توقيع مذكرة تفاهم. وأوضحت الإدارة أن الهدف هو ضمان الكشف الكامل عن الاستدامة وضمانها بحلول يونيو/حزيران 2025.

38- ورحب أعضاء اللجنة بالتحديث وطلبوا إيضاحات بشأن توقيت التنفيذ، والاحتياجات التنظيمية والتوظيفية والتدريبية المحتملة.

39- وقدمت الإدارة التفاصيل اللازمة، مشيرة إلى أن عمليات الكشف المالية والكشف عن الاستدامة ستُدرَج في تقرير واحد. وذكرت الإدارة أيضا أنه يجري حاليا تعيين موظف مسؤول عن الاستدامة وأن شركة محاسبة ذات خبرة وأعضاء في المجلس الدولي لمعايير الاستدامة تولوا إجراء دورات تدريبية.

الحصيلة والمتابعة: أُحيط علما بالتحديث.

البند 8 من جدول الأعمال – تقرير عن وضع مساهمات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (AC 2024/174/R.6) – للاستعراض

40- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال مشيرة إلى أن مستوى تعهدات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بلغ في 14 أغسطس/آب 2024، 1.4 مليار دولار أمريكي، مما يساوي 75 في المائة من المستوى المستهدف الذي حددته الدول الأعضاء بمبلغ قدره 1.875 مليار دولار أمريكي. وأشارت الإدارة أيضا إلى أن الصندوق أمّن، اعتبارا من 14 أغسطس/آب 2024، فعالية التجديد الثالث عشر لموارده، مع بلوغ مجموع أدوات المساهمات والدفعات المستلمة 713.7 مليون دولار أمريكي، مما يعادل 51 في المائة من إجمالي التعهدات. وهذا يؤكد الدعم القوي المستمر من الدول الأعضاء في الصندوق.

الحصيلة والمتابعة: اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت، وستقدَّم إلى دورة المجلس التنفيذي المقبلة لاستعراضها.

البند 9 من جدول الأعمال – تحديث بشأن الالتزامات وبرنامج القروض والمنح والموارد ذات الصلة لعام 2024 (AC 2024/174/R.7) – للعلم

41- على النحو الذي طلبته اللجنة، قدمت الإدارة تحديثا عن تنفيذ البرنامج القروض والمنح للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وحتى 13 أغسطس/آب 2024، جرت الموافقة على موارد بقيمة 1.73 مليار دولار أمريكي للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وبحلول نهاية سبتمبر/أيلول 2024، يُتوقَّع أن تجري الموافقة على مبلغ إضافي قدره 1.09 مليار دولار أمريكي، بحيث يبلغ المجموع 2.82 مليار دولار أمريكي أو 84 في المائة من المستوى المستهدف للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

42- وأعلمت الإدارة الأعضاء بأن هناك سبعة مشروعات عالية المخاطر، بقيمة إجمالية قدرها 369 مليون دولار أمريكي. وتجري إدارة المخاطر الخارجية المتعلقة بالاقتصاد العالمي والتغييرات في الأولويات والسياسات والإدارات الحكومية من خلال العمل بنشاط مع الحكومات للتخفيف من حدة هذه المخاطر وتتبع التقدم المحرز في المشروعات على أساس أسبوعي. وفضلا عن ذلك، ومن أجل معالجة خطر الانحراف عن المسار، جرى تسريع العديد من المشروعات الاستثمارية أو خُصصت لها موارد إضافية كي تكون جاهزة للموافقة عليها في الفصل الرابع من عام 2024 عند الاقتضاء. ومثّلت هذه المشروعات طلبا إضافيا بقيمة 103 مليون دولار أمريكي، سيغطي جزئيا المشروعات الأكثر عرضة لخطر الانحراف عن المسار.

43- وتجري معالجة قيود الوقت وعدم التطابق في شروط الإقراض بين الموارد المفرج عنها والطلب على تمويل المشروعات داخليا (شروط الإقراض في المشروعات العالية المخاطر هي شروط عادية، في حين أن الطلب المحدد الإضافي هو على الإقراض بشروط مختلطة). ويجري استكشاف الخيارات بالتشاور مع الرئيس، ومكتب إدارة المخاطر المؤسسية، وكبير الموظفين الماليين لدعم التنفيذ الكامل للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق مع صون التصنيف الائتماني للصندوق ونزاهته المالية أيضا. وأعربت الإدارة عن التزامها ببلوغ المستوى المستهدف للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وستواصل إطلاع الأعضاء على وضع برنامج القروض والمنح.

الحصيلة والمتابعة: أُحيط علما بالتحديث.

البند 10 من جدول الأعمال - مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الخامس والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2024/174/R.8) - للاستعراض

44- استعرضت اللجنة مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الخامس والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات الذي سينعقد في نوفمبر/تشرين الثاني، على النحو الوارد في الوثيقة AC 2024/174/R.8. وفي أعقاب النظر في التقرير المرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2024، وافقت اللجنة أيضا على إدراج تحديث عن تعيين موظف مسؤول عن الشكاوى المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في بند مسائل أخرى.

الحصيلة والمتابعة: اعتُبر أن مسودة جدول الأعمال المؤقت قد استُعرضت.